الشعبوية في الخطاب السياسي العراقي مـا بعـــد عام ٢٠٠٣

(دراسة سلوكية نقدية)

أ.د. صلاح حسن أحمد

جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية

Populism in Iraqi political speeches after 2003 (A critical and Behavioral study)

Professor . dr. Salah Hassan Ahmed

University of Kirkuk/College of Law and Political Science

المستخلص: يمثل الخطاب الشعبوي الذي يطبع المنتظم السياسي العراقي الذي تشكل بعد العام ٢٠٠٣ من أهم وأبرز السمات والخصائص التي تجسد علامة فارقة في التاريخ السياسي الحديث والمعاصر للحركات والتيارات والأحزاب العراقية منذ بداية نشوء الدولة العراقية ولحد الآن. ونعتقد أن توظيف هذا الضرب من الخطاب في هذه المرحلة السياسية التي يمر بها العراق من لدن الأجسام السياسة المتصدية للعمل السياسي فيه كان نتيجة طبيعية للنظام السياسي الذي تأسس بعد الغزو الأمريكي للبلاد عام (٢٠٠٣) لكونه نظام قام ولايزال يقوم على المحاصصة الطائفية والعرقية والمذهبية مما جعل العراق كبلد الذي له جذور تمتد الى أعماق التاريخ ويمثل مهد الحضارات الأولى في العالم أن يتحول من دولة مواطنة الى دولة مكونات!؟. ومن خلال معايشتنا للواقع السياسي المعاصر ورصدنا للأحداث الجارية نجد أن من أبرز دواعي استخدام مثل هذا الخطاب من قبل متبنيه هو تحشيد كل طرف للشارع الذي يمثله وإلهاب مشاعر جمهوره وإثارة الحماسة فيه، وليس آخرها هو شيطنة الآخر وتصويره بالبعبع المخيف الذي يحاول ابتلاع الآخرين، فضلاً عن ذلك فان تبني الشعبوية كخطاب سياسي هو يمثل محاولة من الأشخاص الطامحين الى السلطة من الظفر والتمسك بها لأجل غير مسمّى من خلال دغدغة عواطف الناس ومشاعرهم وليس مخاطبة عقولهم التي تميز الغث من السمين!؟. ومن هنا فان اللجوء الى مثل الخطاب والاستغراق فيه يعمل بشكل أو بآخر على زيادة منسوب التجاذبات السياسية ما بين الفرقاء ناهيك عن دق إسفين ما بين أبناء المجتمع الواحد لكونه يحث على الكراهية والتشكيك بنوايا الأطراف الأخرى. ومن أجل مواجهة التداعيات

الخطيرة لمثل هذا الخطاب ودرء مفاسده ينبغي اعتماد رؤية وطنية تتبني تدعيم الخطاب الوطني الذي يجمع ولا يفرق من خلال المؤسسات الرسمية والشعبية على حدٍ سواء، علاوة عن ذلك العمل الجاد والحثيث من قبل الجهات ذات العلاقة على زيادة ورفع مستوى الوعي الجماهيري لجميع فئات المجتمع لكي لا تنطلي عليهم ألاعيب السياسة والسياسيين وكشف نواياهم الحقيقية والمتمثلة بحرصهم الشديد على مغانم السلطة وتقاسمها أكثر من حرصهم على حقوق ومصالح جمهورهم والدفاع عنها. **الكلمات المفتاحية:** السلوك، السياسة، الشعبوي.

Abstract: Populism is the most prominent characteristic of the Iraqi Political life which was established after 2003 ,The Use of populism is a nature result of political sectarianism , Employ such as a phenomenon is to incite every party against the other and to justify the failure in achieve development aims in Iraqi society .Some politician employ this populism in order to their failure in achieve ambitions of their electioneers. Confronting this problem requires adopting a comprehensive national vision ,both formal and informal. Sense The First is The formal national vision includes legislation parliament Which criminalizing of populism as well as get started commission of communications and media to close any media belong to any party bear ideas of populism. The informal national vision have to content activities of civil society by conferences and meetings for the public opinion . The role of social leaders and religion chiefs also very important in combating populism . **Keywords:** behavior, politics, populism.

المقدمة

يمثل الخطاب الشعبوي الذي يطبع المنتظم السياسي العراقي الذي تشكل بعد العام ٢٠٠٣ من أهم وأبرز السمات والخصائص التي تجسد علامة فارقة في التاريخ السياسي الحديث والمعاصر للحركات والتيارات والأحزاب العراقية منذ بداية نشوء الدولة العراقية ولحد الآن. ونعتقد أن توظيف هذا الضرب من الخطاب في هذه المرحلة السياسية التي يمر بها العراق من لدن الأجسام السياسة المتصدية للعمل السياسي فيه كان نتيجة طبيعية للنظام السياسي الذي تأسس

بعد الغزو الأمريكي للبلاد عام (٢٠٠٣) لكونه نظام قام ولايزال يقوم على المحاصصة الطائفية والعرقية والمذهبية مما جعل العراق كبلد الذي له جذور تمتد الى أعماق التاريخ ويمثل مهد الحضارات الأولى في العالم أن يتحول من دولة مواطنة الى دولة مكونات!؟. ومن خلال معايشتنا للواقع السياسي المعاصر ورصدنا للأحداث الجارية نجد أن من أبرز دواعي استخدام مثل هذا الخطاب من قبل متبنيه هو تحشيد كل طرف للشارع الذي يمثله وإلهاب مشاعر جمهوره وإثارة الحماسة فيه ، وليس آخرها هو شيطنة الآخر وتصويره بالبعبع المخيف الذي يحاول ابتلاع الآخرين ، فضلاً عن ذلك فان تبني الشعبوية كخطاب سياسي هو يمثل محاولة من الأشخاص الطامحين الى السلطة من الظفر والتمسك بها لأجل غير مسمّى من خلال دغدغة عواطف الناس ومشاعرهم وليس مخاطبة عقولهم التي تميز الغث من السمين!؟. ومن هنا فان اللجوء الى مثل الخطاب والاستغراق فيه يعمل بشكل أو بآخر على زيادة منسوب التجاذبات السياسية ما بين الفرقاء ناهيك عن دق إسفين ما بين أبناء المجتمع الواحد لكونه يحث على الكراهية والتشكيك بنوايا الأطراف الأخرى . ومن أجل مواجهة التداعيات الخطيرة لمثل هذا الخطاب ودرء مفاسده ينبغي اعتماد رؤية وطنية تتبني تدعيم الخطاب الوطني الذي يجمع ولا يفرق من خلال المؤسسات الرسمية والشعبية على حدٍ سواء ، علاوة عن ذلك العمل الجاد والحثيث من قبل الجهات ذات العلاقة على زيادة ورفع مستوى الوعي الجماهيري لجميع فئات المجتمع لكي لا تنطلي عليهم ألاعيب السياسة والسياسيين وكشف نواياهم الحقيقية والمتمثلة بحرصهم الشديد على مغانم السلطة وتقاسمها أكثر من حرصهم على حقوق ومصالح جمهورهم والدفاع عنها.

إشكالية الدراسة: إن الإفرازات الضارة المتمخضة عن توظيف الشعبوية في مخاطبة الجمهور من لدن المتصدين للعملية السياسية وأقطابها التقليديين من عام ٢٠٠٣م ولحد الآن لا تقتصر نتائجها السلبية على من يتبناها أو من يؤيدها ، بل تتعداها الى زرع فقدان الثقة ما بين فرقاء الوطن الواحد ليس على مستوى النخب فحسب ، بل أن الخطورة تتعداها الى حواضنها الشعبية والاجتماعية وهنا تكمن الخطورة !! ، مما يخلق حالة من التمترس والامعان فيه حيث يتخندق كل طرف ضد الطرف الآخر ، الأمر الذي يقود ذلك الى تفكيك عرى النسيج

الاجتماعي للشعب الواحد ، وزعزعة حالة الثقة ما بين أطيافه التي يفترض أن لا تُفتقد ما بين أبنائه ، وعندما ينقسم المجتمع على ذاته فان ذلك يفضي الى أن تتحول الدولة الواحدة الى كانتونات طائفية تتمركز كل واحدة منها على ذاتها. وعلى ضوء ذلك فان الشعبوية تمثل تحدياً كبيراً في الواقع الاجتماعي والسياسي العراقي مما يجعل القوى والاحزاب السياسية المختلفة أمام اختبار حقيقي وهو أن تضع مصالحها الحزبية والفئوية الضيقة جانباً وتضع مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار، وإلا ستبقى ظاهرة الانقسام والتنافر والمهاترات ولغة الاتهامات المتبادلة هي المتسيدة في البلاد (١). ومما يجعل هذه الظاهرة الطارئة مترسخة في الحياة السياسية هو ضعف الوعي الجمعي الفكري والثقافي لدى الرأي العام لذي لم يرتقي الى حد مواجهة هذه الظاهرة المقيتة وكشف عيوبها وعوراتها والتعامل معها على أساس العاطفة وليس على أساس العقل والرأي الحصيف ، وإن كان هناك شريحة متنورة حاولت ولا تزال أن تتصدى لهذا المشكل , لكنها لم تستطع أن تحد منها الا على نطاق ضيق , وهنا تتحمل مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية في الدولة والمجتمع في عدم الارتقاء بالمستوى الفكري والثقافي لدى الرأي العام ولا سيما فئة الشباب على وجه التحديد الى المستوى الذي يجعلها أن تصمد بوجه هذه الظاهرة المشينة , الأمر الذي يعزز من مكانة الهويات الفرعية على حساب مكانة ودور الهوية الوطنية الجامعة , وهذا من شأنه أن يبقي الحال على ما هو عليه دون ان يكون هناك ما يلوح في الأفق من حل جذري يستأصل شأفة هذه الظاهرة الشاذة في المجتمع العراقي الذي يسمو في ثقافته العامة عبر تأريخه العريق على جميع الثقافات الدخيلة عليه .

أهمية الدراسة: تنبع أهمية كل دراسة من الموضوع الذي يتمحور حولها ومدى مساحة الاهتمام التي يحظى بها على الصعيد الوطني , وبما أن الشعبوية تعد من أهم القضايا التي تطبع الخطاب السياسي العراقي ولا سيما في المواسم الانتخابية التي تخللتها العملية السياسية التي تشكلت ما بعد العام ٢٠٠٣ على وجه التحديد ، فان تبنيها في الخطاب السياسي تعد حدثاً مفصلياً لم يكن مألوفاً من قبل مما يجعل البلاد على مستوى الفرد والمجتمع على مفترق طرق . ومما ساعد الشعبوية أن تتغول وتتوغل في المشهد السياسي في العراق هو المرحلة الانتقالية التي مرت بها البلاد من حكم شمولي يتبنى نظام الحزب الأوحد الى نظام متعدد الأحزاب يستند

على المحاصصة الطائفية والعرقية ، حيث يسيطر كل حزب سياسي على مكامن مهمة في الدولة مستفيداً بذلك من الخلل الذي تعاني منه الساحة السياسية وهو غياب العنوان الوطني لها وعدم تمكين الشعب من معرفة موقعه الحقيقي داخل العملية السياسية (٢) . وعلى ضوء ما تقدم فان البحث الجاد والرصين يتطلب معرفة دوافع تبني الشعبوية ومبررات الأخذ بها من اللاعبين السياسيين ، وعليه فان استمرارية التمسك بها وعرضها بطريقة درامية مثيرة تؤجج مشاعر الجمهور المخاطب به وتلهب حماسه ، يبعث عن مدى جدوى التعويل عليها في تحقيق الغرض المرجو منها من خلال توظيفها في البرامج الانتخابية للكتل الحزبية المشاركة في العملية السياسية بالرغم من مرور أكثر عقدين على تأسسيها ، ناهيك عن ذلك وهو أن الشعبوية باتت تمثل لأغلب الحركات والتيارات السياسية المعاصرة الرئة التي تتنفس من خلالها وبدونها فسينحسر نفوذها وتصاب بالشلل ، هذا إن لم يكن الموت والفناء سيكون مصيرها المحتوم . ومن الضروري إيلاء موضوعة محاربة الشعبوية الأهمية القصوى لأنها تهدد بالصميم حياة الشعوب في حاضرها ومستقبلها كون ذلك يحقق الأمن الانساني بشكل عام الذي أضحى قضية دولية ذات طابع عالمي شامل يسعى المجتمع الدولي الى تحقيقه (٣). ومن هنا فإن إيلاء هذا الموضوع الاهتمام الذي يستحقه يستدعي تفحص الظروف التي تكمن وراء الركون إليه واللوذ به وبدون محاباة أو اجتزاء للحقيقة أو تشويه للوقائع. وهذا يتطلب شجاعة في الطرح ودقة في البحث وامانة في عرض الحقائق كما هي دون تشويه.

أهداف الدراسة: من نافلة القول بأن لكل بحث أو دراسة علمية رسالة تسعى الى بلوغ الأهداف المتوخاة منها ، ومن أهم الأهداف التي تتطلع دراستنا المتواضعة هذه الى تحقيقها هي ما يأتي:

١ـ معرفة دوافع الحركات والاحزاب السياسية التي توظف الشعبوية في خطابها السياسي والاعلامي الموجّه سواء للحواضن الاجتماعية المحسوبة عليها أو للرأي العام .

٢ـ الاطلاع عن كثب عن أبرز السمات والخصائص التي تشتمل عليها الشعبوية بما يجعلها تتباين مع أنماط الخطابات السياسية الأخرى.

٣ـ الاحاطة بالآثار والنتائج المترتبة على توظيف الشعبوية في الحياة السياسية ولا سيما في المواسم الانتخابية على الاستقرار المجتمعي والوئام الوطني.

٤ـ صياغة الآليات الناجحة من خلال رؤية وطنية ناضجة وشاملة تكفل مواجهة الافرازات الضارة للشعبوية على الوضع الأمني بحيث تكون كفيلة بتجاوز هذا المشكل والاقلاع عنه.

٥ ـ الاجابة عن تساؤلات الدراسة بشكل يفصح عن حقيقة الشعبوية وأبعادها في المشهد السياسي.

٦ـ تقديم حزمة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تشكل حلولاً ناجحة في التصدي للشعبوية كظاهرة خطابية وسياسية شاذة ، بما يكفل معالجتها واستئصال شأفتها والانفتاح على الفضاء الوطني عبر تبني خطاب متزن ومسؤول يستوعب جميع الاختلافات .

تساؤلات الدراسة: تحاول دراستنا هذه تقديم الاجابة الواقية والشافية على عدد من التساؤلات التي تثيرها هذه الدراسة وهي على النحو الآتي:

١ ـ هل تعد الشعبوية ظاهرة أصيلة في المجتمع العراقي أم أنها دخيلة عليه؟

٢ـ ماهي المبررات التي تدعوا لتوظيف الشعبوية في الحياة السياسية ؟ ولماذا يتم الاستعانة بها كمقاربة من لدن أقطاب العملية السياسية التي تشكلت ما بعد عام ٢٠٠٣ في تحشيد وتعبئة الجماهير لصالحها ؟ .

منهجية الدراسة: بما أن موضوع الدراسة والأهداف المتوخاة منه هو من يحدد الى درجة كبيرة المنهجية العلمية المختارة في تقصي حيثيات الدراسة ، وعلى هذا الأساس فإننا اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج (السلوكي) الذي يركز على تحليل ذوات الأشخاص السياسيين الذين يتبنون الشعبوية والمستمرين عليها ، كما تمت الاستعانة بالمنهج (النقدي) الذي يركز على الجوانب السلبية للشعبوية وتسليط الضوء على إفرازاتها الضارة على المجتمع والدولة في العراق.

المبحث الأول: مفهوم الشعبوية نشأتها وبواعثها: ةتعد مفاهيم أي دراسة علمية المدخل السليم لفهم واستيعاب مضامينها باعتبارها تشكل العمود الفقري لها في التعرف عن جوهر وحقيقة وماهية الموضوع الرئيس لها. وسنتناول فيما يأتي أهم مفاهيم دراستنا هذه وهي على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الشعبوية ونشأتها: الشعبوية هي مصطلح شاع استخدامه في الآونة الأخيرة من لدن الطبقة السياسية في أكثر من بلد بما يحقق غاياتها ويقربها من بلوغ أهدافها ، وهذا المصطلح كآيدلوجية وفلسفة يستخدم لوصف الاتجاهات المناهضة لمفهوم (النخبة) كخطاب يقتصر توجيهه الى الفئات الشعبية من أبناء المجتمع ، والشعبوية مأخوذة ومشتقة بالأصل من كلمة (الشعب) وتجمع ما بين الرومانسية الثورية والدونية السياسية . وقد استخدم مفهوم الشعبوية في نهاية القرن التاسع عشر حيث ظهر في روسيا عام ١٨٧٠ لتسمية مرحلة من مراحل تطور الحركة الاشتراكية فيها (٤). ويتداخل مفهوم الشعبوية مع الشعوبية الا أن الفرق بينهما هو أن الأول يعني الاعتماد على الشعب وتجنيده والاستقواء به وليس على حكم الفرد أو الزعيم ، بينما المفهوم الثاني يقصد به الانتماء لشعب معين والتعصب له وهو ما يُعّد تهديداً لكيان الدولة الوطنية التي تضم شعوباً مختلفة وأعراقاً متنوعة (٥). والجذر اللغوي لمفهوم الشعوبية مشتق من المصدر (شعب) فهو شاعب وجمعه شعوب (٦). وتبدو ملامح وجود الشعبوية جلية عندما ما يتبناها السياسيون الطامحين الى الدعم الجماهيري في تسويق برامجهم واجنداتهم الحزبية عبر خطاب عاطفي يلهب مشاعر الجمهور ويثير فيهم حماسهم ويصورون أنفسهم بأنهم الصوت الوطني الحقيقي والأصيل الذي يعبر عن تطلعات الناس وهمومهم وآمالهم ولاسيما في المواسم الانتخابية وأوقات الاقتراع . ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف الشعبوية اصطلاحاً بانها فكرة تقوم على رفض التنوع الثقافي والمجتمعي وتستند على توظيف مشاعر السخط والغضب عند عامة الناس لخدمة أجندات الاحزاب ، وغالباً ما تتواجد في أوساط اليمين المتطرف في البلدان المزدهرة أو الأقل تطوراً على حدٍ سواء. ومن أهم سمات الشعبوية كخطاب يوصف بانه مبهم وعاطفي يميل الى إثارة الحماس والهاب المشاعر ويركز على الأحلام الوردية في جو مسرحي كرنفالي . ومن أبرز المفاهيم القريبة للشعبوية هو مفهوم

(الديماغوجية) الأ أن وجه الاختلاف والتباين بينهما هو أن الأولى تهدف الى خداع الشعبويين لذواتهم بينما الثانية تهدف الى تضليل الآخرين وإيهامهم .

وهناك العديد من الدول ظهرت فيها الشعبوية بصورة جلية في العصر الحديث والمعاصر كالنازية في المانيا في عهد هتلر والفاشستية في إيطاليا والناصرية في مصر وكذلك حملة الرئيس السابق (ترمب) في الولايات المتحدة الأمريكية والرئيس (هوغو تشافيز) في فنزويلا وزعيم اليمين المتطرف في فرنسا (جان ماري لوبان وابنته مارين) ورئيسة حزب (اخوة ايطاليا) رئيسة وزراء إيطاليا الحالية (جورجا ميلوني) ، وظاهرة الاستفتاء التي جرت في بريطانيا عام ٢٠١٦ والتي عُرفت بـ (البريكست) والذي على ضوئه خرجت بريطانيا من الاتحاد الأوربي . ومما رسّخ أقدام الشعبوية في الحياة السياسية في العراق ، هو أن القوى السياسية ولا سيما قوى الاسلام السياسي اعتبرت الديمقراطية أداة للوصول الى السلطة ولتحقيق مآرب خاصة وليست فلسفة تعمل بموجبها ، ثم إن قوى سياسية أخرى اعتبرت الديمقراطية طريقاً سهلاً لتحقيق مآرب خاصة وإغتناء غير مشروع على حساب الثروة الوطنية والدولة والمجتمع مما حال دون تمكين الشعب من ترجمة آماله وتطلعاته الى واقع عملي ملموس (٧). نخلص مما تقدم أن الشعبوية هي ظاهرة سياسية تعتمد اسلوباً خطابياً حماسياً وتتبناها أحزاب وحركات سياسية متطرفة يمينية على حدٍ سواء لصالحها حيث تستثير من خلالها عواطف الجماهير وتلهب حماسهم وتلامس مشاعرهم وتخاطبهم بلغة قريبة منهم ولا سيما الطبقات الشعبية منهم على وجه الخصوص وتوظيف معاناتهم الاقتصادية وظروفهم الاجتماعية السيئة واستثمار حالة الغضب نتيجة ما يكابدونه من تهميش وشعور بالمظلومية

المطلب الثاني: بواعث الشعبوية: غني عن القول بأن وراء الأخذ بأية ظاهرة مهما كان لونها أو نوعها لا بد وأن تقف وراءها جملة من البواعث تجعل ممن يتبنونها أسباباً مقنعة من وجهة نظرهم ، وإن مما يجعل الشعبوية أن يكون لها مثل هذه الحظوة هي أنها تجد آذاناً صاغية ومقبولية لدى قطاعات واسعة من الرأي العام الذي تغلب عليه العاطفة والحماس ولاسيما الشعبية منها.

ومن خلال استقرائنا للواقع السياسي المعاصر في العراق نجد أن الشعبوية قد وجدت لها المناخ السياسي الملائم الذي يمكن ان تنتعش فيه طالما أن طبيعة النظام السياسي الذي تشّكلّ بعد العام ٢٠٠٣ قام ولا يزال على المحاصصة الطائفية وتقاسم السلطة في ضوء ذلك ، مما جعل أقطاب العملية السياسية في أن يجدوا فرصتهم الذهبية في ذلك من خلال دغدغة عواطف القواعد الجماهيرية المحسوبة عليهم. ونعتقد إن مما يجعل هؤلاء يتشبذون بالشعبوية كمنهاج سياسي كونهم يستثمرون عواطف الناس المذهبية والعشائرية والمناطقية واعتزازهم بهوياتهم الفرعية ، علاوة عن ذلك ضحالة وعيهم السياسي والفكري والثقافي ، لذلك فان هؤلاء الساسة يحاولون إظهار أنفسهم بالمدافع والحريص عن حقوق مكونهم الذي ينتمون إليه حتى وإن كان ذلك بالأقوال دون الأفعال !!؟ . أضف الى ذلك فان هؤلاء السياسيين يتخذون من الشعبوية ذريعة يغطون من خلالها فشلهم في تحقيق التنمية المنشودة ينقلون عبر بوابتها الشعب من حالة سيئة الى حال أفضل بالرغم من الموازنات الانفجارية ذات الأرقام الفلكية طيلة السنوات المنصرمة , وبالرغم من مرور أكثر من عقدين على وجودهم في السلطة فان ما كانوا يوعدون الناس به لم يجد طريقه الى التنفيذ الا النزر اليسير منه ابتداءاً بتوفير الخدمات الأساسية ومروراً بتحقيق الأمن وتفعيل القانون والنظام بتوفير فرص عمل للعاطلين وانتهاءاً بحصر السلاح بيد الدولة وغيرها من القضايا التي تمس المواطن وحياته بالصميم. ويمكن أن نوجز البواعث التي تدعوا الى الأخذ بالشعبوية واستمرارها في المشهد السياسي العراقي وهي على النحو الآتي:

١ـ إن النظام السياسي الحالي يقوم على إعطاء الأولوية للهويات الفرعية وسموّها على الهوية الوطنية الجامعة لكونه نظام يعتاش على المكوناتية التي تمثل له اوكسجين الحياة له والرئة التي يتنفس منها والتي بدونها سيكون مصيره الموت والفناء لا محالة.

٢ـ كان للمحتل الأجنبي دور كبير في تعزيز الطائفية السياسية من خلال عمله بمبدأ (فرّق تسد) حيث زرع الفتنة وروج لفكرة عدم الثقة ما بين مكونات المجتمع حتى يسهل عليه تنفيذ أجنداته.

٣ـ ضعف قوة القانون والنظام وتراجع هيبة الدولة أدى الى بروز دور الزعامات الاجتماعية والدينية والعشائرية كقوة مؤثرة وفاعلة في الحياة الأمر الذي أدى الى تراجع وضعف هيبة الدولة.

٤ـ ضحالة الوعي الجماهيري واستعداد الرأي العام المحلي سايكلوجياً في تقبل الخطاب الشعبوي من لدن متبنيه حيث أن النفخ في روح العشائرية والمذهبية والعرقية والمناطقية ما زال تلقى آذاناً صاغية من فئات واسعة وعريضة في المجتمع ولا سيما العوام منهم على وجه الخصوص.

٥ـ إخفاق الطبقة السياسية والأحزاب المتنفذة في عملية صنع القرار بجميع عناوينها في تنفيذ برامجها الانتخابية في توفير حياة كريمة للشعب جعلها تستعيض عنها بالشعبوية والعزف عليها في خطاباتها السياسية لكي تبرر فشلها في ذلك.

٦ـ أن غالبية الأحزاب الموجود على الخارطة السياسية تمتلك قنوات تلفزيونية ومنصات اعلامية ولا سيما الكبيرة منها ، فان الخطاب السياسي والاعلامي لهذه القنوات يغلب عليه السمة الفئوية الخاصة بمكون معين .

كما يمكن اعتبار الغلو الفكري والعقائدي الناجم عن التعصب الأعمى المقيت من أبرز عوامل

تفشي الشعبوية في الحياة السياسية ، وهي نتيجة طبيعية للأساليب التربوية الخاطئة والنشأة

الفاسدة مما تؤثر سلباً على شخصية الفرد وهوية المجتمع وأن من يحمل الأفكار المتطرفة هو في حقيقته جاهل بروح الدين الحنيف وتعاليمه السمحة (٨). من خلال ما تقدم يمكن القول أن من شأن هذه الظاهرة الدخيلة على المجتمع العراقي أن تمهد الطريق للانقسام الاجتماعي والتناحر السياسي ، ولتسويق فكرة العمالة والتخوين حيث تتهم الأطراف المختلفة بعضها بعضاً بشتى التهم مما يجعل الباب مفتوحاً على مصراعيه للتدخلات الأجنبية حيث يستقوي كل طرف بقوة أجنبية معينة مما يجعل البلاد أن تتحول الى مناطق نفوذ خارجية لهذه الدولة أو تلك (٩) . نخلص الى القول بأن الشعوبية إذا ما استفحلت في بلد ما فإنها ستعمل كالأرضة في تآكل بنيانه الاجتماعي والسياسي

المبحث الثانـــي: الرؤية الوطنية لمواجهة الشعبوية: بما أننا أزاء ظاهرة دخيلة وطارئة على الثقافة الوطنية والاجتماعية في العراق ، فان التصدي لها يتطلب جهوداً تشترك فيها جميع القوى الخيّرة سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي لكونها باتت تمثل خنجراً مسموماً في خاصرة المجتمع تستنزف قدراته ينبغي اقتلاعها من جذورها لأنها عاثت فساداً في البناء الاجتماعي والسياسي للدولة والمجتمع عملت على توهينه وتفكيكه ودق الاسفين بين أبناء الشعب الواحد . والأمر الذي يُشكل عليه في الشعبوية هو أنها تجعل من المواطنة العابرة للهويات الفرعية عديمة الجدوى والقيمة وتأكيدها على الاختلافات بين المواطنين من خلال العزف على وتر تباياناتهم الدينية والمذهبية واختلافاتهم العرقية والقومية واللغوية فالجميع في مفهوم الديمقراطيات الحقيقية يُعَدون شركاء متكافئون في الحقوق والواجبات (١٠). فالتنوع الثقافي والحضاري يمثل مصدر غنى وقوة بدلاً من ان يوظّف في بث الفرقة والانقسام من لدن المنتفعين والمتصيدين في الماء العكر من سياسي الصدفة !!؟ من الذين يعتاشون على الأزمات التي تحدث في المجتمع ، هذا إن لم يكونوا سبباً في إنتاجها أو تأجيجها؟ ومن أجل مواجهة هذا المشكل الذي يؤرق الحريصين على الوئام الوطني والتوافق الاجتماعي في البلاد . فإننا سنوضح اعتماد رؤية وطنية شاملة على

الصعيد الرسمي (الحكومي) وعلى المستوى الشعبي الجماهيري كذلك في مواجهة هذا المشكل من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الرؤية الوطنية الرسمية: لكي تكون مواجهة معضلة الشعبوية فاعلة ومؤثرة على الصعيد الرسمي فلا بد من قيام السلطات المختصة بواجبها الملقى على عاتقها بهذا الخصوص من خلال الشروع بالخطوات والاجراءات الآتية:

الفرع الأول: تجريم الخطاب الشعبوي: إن مسألة تجريم هذه الظاهرة تعد من مهام السلطة التشريعية الممثلة بالبرلمان في تشريع قانون يُحّرم ويُجّرم هذا النوع من الخطاب لكونه يمثل خطراً محدقاً على أمن واستقرار البلاد ، ويعد في ذات الوقت عاملاً من عوامل الفرقة والانقسام في المجتمع ومصدراً من المصادر التي تدق الإسفين والتناحر بين أطيافه المتعايشة على مر

السنين . ومما يجعل لهذا التجريم مسوغاته الموضوعية ومبرراته المنطقية لكون الجانب الدعائي للشعوبية يعتمد الى درجة كبيرة على الشعارات السياسية التي أضحت لغة الشارع باعتبارها أداة مؤثرة تدغدغ مشاعر الجماهير باختلاف ثقافاتهم ومستويات تعليمهم حيث تتبلور لديهم المواقف والاتجاهات من مختلف القضايا المحورية على الصعيد الوطني. فالخطاب الشعبوي ينبغي محاربته بشكل لا هوادة فيه لأنه يزيد من احتقان الشارع ويرفع من منسوب عدم الثقة مابين أطياف الشعب الواحد ، وكذلك يعمل على بث روح الفرقة والانقسام ما بينهم .

الفرع الثاني: تغيير بنية الثقافة السياسية: تمثل الثقافة السياسية السائدة رافدا مهما من روافد تشكيل العقل السياسي في المجتمع سواء على مستوى النخب أو القواعد الشعبية على حد سواء ، وبما أن طبيعة الثقافة السياسية السائدة في البلاد بعد العام ٢٠٠٣ ثقافة قائمة على الخطاب السياسي الذي يكرس الطائفية ويعزز من مكانة الهويات الفرعية على حساب الهويات الوطنية بدلاً من التعويل على ترسيخ ثقافة المواطنة العابرة للاثنية والعرقية والطائفية والمذهبية ، مما يستدعي بلورة عقد وطني وأخلاقي ما بين جميع الكتل والحركات والأحزاب السياسية المشاركة في ائتلاف إدارة الدولة باعتبارها تملك ناصية صنع القرار في توجيه بوصلة الخطاب بكل أشكاله المختلفة الديني والسياسي والاعلامي في الانتقال من قوقعة التخندق القائم على نشر مذهب الاعتزاز بالهوية الفرعية والتعصب لها والانكفاء عليها الى أُفق الفضاء الوطني الفسيح الذي من شأنه أن يرفع من مكانة الهوية الوطنية وعلو كعبها . إن الجهة المعنية بهذا الشأن أكثر من غيرها كجهة تنفيذية هي (هيئة الاعلام والاتصالات) التي ينبغي ان تأخذ على عاتقها متابعة القنوات الفضائية التابعة لمختلف الحركات والأحزاب السياسية فيما تبثه من برامج وما تذيعه من أخبار وخطابات موجهة الى الرأي العام ، والعمل على اتخاذ الاجراءات اللازمة والضرورية وفق القانون ضد كل قناة فضائية أو أية وسيلة اعلامية تروج للشعبوية وتحث على الكراهية وتهدف الى نشر الفرقة والانقسام والفتنة ما بين فئات وشرائح المجتمع الواحد من خلال خطابها الشعبوي لكونها بهذا سوف تضرب الأمن المجتمعي والوفاق الوطني بالصميم وتنال من الوحدة الوطنية. وعليه من أجل ضبط إيقاع المشهد الاعلامي في البلاد فلابد من استمرار الرصد والمتابعة من خلال المراقبة المتواصلة للقنوات المحلية في ما تبثه من برامج ، والتدخل

المباشر في منعها من عدم الخروج عن السياق الوطني الذي يحفظ للبلاد وحدتها واستقرارها الامني ورفاهها الاجتماعي ورخائها الاقتصادي.

المطلب الثانـي: الرؤية الوطنية غير الرسمية: مثلما يقع على عاتق الجهات الرسمية مسؤولية محاسبة المنابر السياسية والمنصات الاعلامية في بث الخطاب الشعبوي المهدد للأمن والاستقرار في البلاد . كذلك يقع على عاتق المؤسسات غير الرسمية ومنها منظمات المجتمع المدني ، وكذلك النخب الفكرية والثقافية والمراجع الدينية والروحية ، والقيادات الاجتماعية والزعامات العشائرية مسؤولية محاربة هذه الظاهرة المشينة التي تبث سمومها في أوساط المجتمع وتلويث حياته وتكدير صفوه وخلق حواجز نفسية ما بين جماعة وأخرى بحيث تجعل كل واحدة منها تنظر بعين الريبة والشك تجاه الأخرى . وتتناقض فكرة الشعوبية بالأساس مع مبدأ التسامح الذي يؤكد على ضرورة التعايش السلمي بحيث تجعل من كل الناس بمختلف انتماءاتهم ومشاربهم الى أن يعيشوا جنباً الى جنب من خلال الروابط المشتركة التي تجمعهم والتي تجسد المصير المشترك فيما بينهم (١١) . و وسنحاول أن نبرز دور هذه المؤسسات غير الحكومية بهذا الشأن على النحو الاتي:

١ـ منظمات المجتمع المدني : تعبر هذه المنظمات عن نبض المجتمع وهموم الشارع وهواجس الجماهير بكل أطيافها ، وبما ان هذه المنظمات هي تمثل الواجهة الحقيقية والمرآة العاكسة لهموم وشجون الناس فهي تستطيع الى حدٍ كبير من الحد من الظاهرة الطارئة على المجتمع العراقي من خلال نشر الوعي المجتمعي والعمل على ترسيخ الثقافة الوطنية الشاملة والجامعة في أوساط المجتمع عن طريق إقامة الندوات والملتقيات والورش والمؤتمرات والاجتماعات التي من شأنها ان تكرس ثقافة روح التماسك والتضامن وتعزيز آواصر المحبة والتعاون ما بين جميع فئات الشعب ونبذ الخطابات التي تهدف الى هدم أسس وكيان الدولة والمجتمع . ومما يجعل تحقيق هذا الهدف السامي قريب المنال لكون أن فكرة الأخذ بالشعوبية تتعارض تماماً مع مبدأ المواطنة الذي يؤمن بأن الناس أخوة ينتمون بالأصل الى ماهية واحدة

فكلهم يكونون جسماً واحداً ويخضعون لقانون طبيعي واحد يُسيّرهم جميعاً نحو قدر واحد وبالتالي فانهم جميعاً متساوون ولا تمييز فيما بينهم استناداً الى وحدة الجنس البشري حيث يجب أن يتمتع كل فرد بقدر كاف من الكرامة الانسانية (١٢).

الفرع الأول: القيادات الاجتماعية والزعامات الروحية: ليس هناك من شك حول الدور الذي تلعبه النخب الاجتماعية والدينية في مجتمعاتها في تعزيز آواصر العلاقات الانسانية التي تربط أبناء المجتمع بمختلف أطيافه وتلاوينه ورأب الصدع فيما بينها وإعادة ترميمها إذا ما تعرضت الى هزات بسبب حالة التجاذب والاحتقان التي يمكن أن تتسبب به الأحزاب السياسية التي تتخذ من الشعبوية منهجاً لها في سلوكها السياسي مصحوباً بماكنة اعلامية تبث سمومها في إمعان واضح في شيطنة الطرف الآخر. ومما يجعل القيادات ذات أثر بالغ على سلوك الاتباع هو كونها تحتل مركز قمة الهرم وهذا ما ذهب به العالم (دوكرزيا) كما تهدف أيضاً الى حثهم على التمسك بالقيم والمبادئ وبشكل طوعي وإرادي ليس فيه أي قمع فكري أو عنف معنوي أو مادي. (١٣).

وسنفصل فيما يأتي دور هذه النخب المجتمعية في مواجهة الشعبوية وتحجيمها على المستوى الشعبي:

الفرع الأول: الزعامات القبلية والعشائرية: لا يمكن لأي منصف أن يتجاوز دور هذه الشريحة الاجتماعية في نبذ الخطاب السياسي والاعلامي الذي يعمل على دق إسفين ما بين مكونات المجتمع ومحاربته بشتى السبل والوسائل نظراً للحظوة والمكانة السامية التي تتمتع بها لدى أتباعها الين يشكلون قاعدة جماهيرية عريضة ، حيث إن ما يصدر عن هؤلاء الشيوخ من توجيها ومقترحات ووصايا تكون موضع سمع وطاعة من الحواضن الاجتماعية التابعة لها ، وبما أن مجتمعنا ذو أصول قبلية وعشائرية فان هذه المشيخات يمكن أن تكرس ثقافة التعايش في المجتمع إذا ما قامت بدورها المعهود بها في مساندة الجهد الحكومي ومحاربة مظاهر التطرف وصور التعصب المغذية لظاهرة الشعبوية الطارئة التي لم تكن مألوفة في السابق في الحياة الاجتماعية المعروفة بتسامحها والإخاء الذي يسودها. لذا ينبغي استئصال الشعوبية من

جذورها لكونها تجسد السلام الاجتماعي الذي يمثل جوهر العيش المشترك بحيث يمنع التجاوزات من أي طرف كان ويحرص على المصالح العامة والخاصة , لأن بدون ذلك فان مفهوم دولة القانون والعدالة والمساواة يُعد حلماً بعيد المنال (١٤).

الفرع الثانـــي: المرجعيات الدينية والروحية: بما أن طبيعة عمل هذه المرجعيات مرتبط بالدين وطقوسه وشعائره وتعليمهم للناس لأصوله وقواعده وفروضه وواجباته والتحذير من الوقوع في محظورات الأفعال ومنكراته ونواهيه ، لذا فان هذه المكانة التي يتبوّونها تحظى باحترام الناس لهم وتقديرهم الاجتماعي لهذه الشريحة ، ووفقاً لذلك فان ما يصدر عنها من فتاوى وتوجيهات وارشادات تكون محط احترام من لدن اتباعها ، ومن هنا فان لهذه المرجعيات بمختلف عناوينها يمكن ان تساهم مساهمة كبيرة وفعالة في رأب الصدع الحاصل نتيجة الخطابات غير المسؤولة الصادرة من عدد غير قليل من الحركات والأحزاب السياسية التي تحاول ان تصطاد في الماء العكر في تعبئة شارعها وشحنه لغايات واهداف حزبية وفئوية ضيقة لا تخدم المصلحة العامة من خلال بث سمومها عبر منصاتها ومنابرها الاعلامية التي ما فتئت تحاول ان تزرع روح الكراهية ما بين أبناء الوطن الواحد . وتأسيساً على ما تقدم فان دور هذه المرجعيات في تجسير الفجوة ما بين أخوة الوطن الواحد وتحجيم الشعبوية وتقزيمها والنهي عن ممارستها أضحى اليوم أكثر ضرورية مما مضى إذا ما قامت بواجبها الشرعي والوطني أحسن قيام . وإن هذه المرجعيات يمكن أن تكون صمام أمان في ترصين الوحدة الوطنية وتعزيز التضامن الاجتماعي وترسيخ أسسه وقواعده لما لها من مكانه سامية ونبيلة في قلوب الناس ووجدانهم . ويمكن لعملية التنشئة الدينية أن تحد من ظاهرة الشعبوية من خلال تركيزها على الفرد وتأهليه وتحصينه دينياً بحيث ينأى بنفسه في الوقوع في الخلافات والتجاذبات المذهبية التي تمثل الشرارة الأولى في تفكيك عُرى الوحدة الوطنية والتي يتحمل الساسة في إنعكاس آثارها على الشارع من خلال عملية التفاعل ما بين المجتمع والنظام السياسي القائم به (١٥).

كما يتجلى خطر الشعبوية في دخول البلاد في إنقسامات حادة من شأنها إحداث تصدع كبير في جدار البناء الوطني ، مما يحول الوطن الى كانتونات طائفية ومناطق نفوذ خاصة بكل

حزب أو مكون أو طائفة الأمر الذي يخلق حواجز نفسية ما بين أبناء الشعب الواحد (١٦). ولا تقل مكانة رجل الدين عن رجل السياسة في التأثير المباشر والكبير في الرأي العام وتحديد بوصلته نحو الاستقرار الاجتماعي والازدهار الاقتصادي ، لكون سباق الأمم وتفوقها يأتي من بوابة السباق القيادي على مستوى الزعامات الدينية والسياسية والثقافية والفكرية ، لكون المنجز الحضاري لا يمكن أن يتم الاّ من خلال قادة استثنائيين (١٧). كما لا يمكن تجاهل الافرازات السلبية التي تتركها على السلام الاجتماعي والذي يتجسد في العيش المشترك الذي يستند على نظام سياسي واقتصادي رشيد يحرص على المصالح العامة ، وبدون ذلك فان مفهوم دولة القانون والعدل والمساواة تضحى حلماً غير قابل للتطبيق (١٨).

الخاتمة: بعد الانتهاء من هذه الدراسة ، ووفقاً لما تم التطرق اليه في حيثياتها ومحاورها الرئيسة فقد توصلنا الى جملة من الاستنتاجات الآتية:

١ـ تمثل الشعبوية ظاهرة دخيلة وطارئة على المجتمع والدولة في العراق وهي من الافرازات التي رافقت العملية السياسية ما بعد عام ٢٠٠٣ وهذا يجسد الاجابة الشافية عن تساؤل الدراسة الأول.

٢ـ إن مسألة التعكز على الشعبوية من بعض الساسة وزعماء الأحزاب السياسية في خطابهم للرأي العام كانت ولا تزال وسيلة من أجل الحفاظ على مغانم السلطة التي اكتسبوها في السابق وللتغطية على فشلهم في تحقيق ما قطعوه للشعب من وعود في توفير حياة كريمة له ، وهذا يمثل إجابة وافية عن تساؤل الدراسة الثاني الذي ذهب بهذا الاتجاه.

٣ـ توظيف الشعبوية من لدن مستخدميها أدى الى ترسيخ الطائفية والعرقية والمذهبية في التجربة السياسية العراقية المعاصرة ما بعد عام ٢٠٠٣ وإضعاف لمكانة المواطنة في المجتمع .

٤ـ تقزيم الشعبوية للهوية الوطنية الجامعة وتحجيم دورها في الحياة الاجتماعية والسياسية ، وعلو كعب الهويات الفرعية وهذا ما جعل الدولة تتحول من دولة مواطنة الى دولة مكونات.

٥ ـ شيوع ظاهرة التضليل والخداع وتخوين الخصم هي نتيجة طبيعية لتوظيف الشعبوية في المشهد السياسي .

المقترحات والتوصيات: للحد من ظاهرة الشعبوية ولتطويق إفرازاتها الضارة على الاستقرار الأمني والاجتماعي والسياسي في البلاد فإننا نقترح جملة من التوصيات التي يمكن أن تحقق هذا الهدف من خلال النقاط الآتية:

١ـ تجريم الشعبوية من خلال تشريع قانون صريح وواضح من لدن السلطة التشريعية الممثلة بالبرلمان وإحالة من يمارسها الى القضاء.

٢ ـ قيام السلطة القضائية بواجبها الملقى على عاتقها في إنزال العقاب بحق كل جهة تريد شق وحدة الصف الوطني ودق إسفين بين مكوناته المتعايشة من خلال منابرها السياسية وقنواتها الاعلامية .

٣ـ عقد ميثاق وطني بين زعماء الكتل السياسية وقادة الأحزاب بضرورة النأي عن الخطاب الشعبوي الذي يُعد معول هدم في البناء الاجتماعي والاتفاق على المشتركات في العمل السياسي .

٤ـ قيام هيئة الاعلام والاتصال بحظر القنوات الاعلامية التي تروج للشعبوية وتعمل على بث سمومها بحجة الدفاع عن المكون والمذهب والقومية.

٥ ـ العمل الجاد والحثيث على محاربة الشعبوية من لدن منظمات المجتمع المدني من خلال تنوير الرأي العام بعدم الانجرار إليها والانخداع بها .

قائمة المصادر:

١ــ د. هادي حسن العلوي ، أحزاب المعارضة السياسية في العراق ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٢٣٦.

٢ــ كاوة الطالباني ، التجنيد الحزبي للنخب الفكرية تحت ستار الديمقراطية ، دار النهضة ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص١٧.

٣ ــ د. قحطان ياسين عطية ود. سلوى أحمد ميدان ، الأمن الانساني وأثره على السيادة ، بحث منشور في مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، المجلد (١٣) ، العدد(٤٤) ، ج١ ،٢٠٢٣،ص٢٣.

٤ــ حسام أبو حامد . diffah. https// diffah. Alaraby. Co. uk.

. https//mars addaily. Com_5

٦ــ محمد أبو الفضل ابراهيم بن اسماعيل الزمخشري ، معجم المعاني الجامع ، دار الكتب ، بيروت ، ٢٠٠٢، ص١٧٦.

٧ــ د. كاظم حبيب ، حوارات ونقاشات فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية ، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر ، برلين ، ٢٠١٠ ، ص١٣٥.

٨ــ د. مريفان مصطفى رشيد، دور القانون الجنائي في التصدي للتطرف الفكري، بحث منشور في مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، المجلد(١٣) ، العدد(٤٦) ، ج (٢) ،٢٠٢٣ ، ص٥٨٤.

٩ــ عمرو ثابت ، العراق ــ دراسات في السياسة والاقتصاد ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دبي ، ٢٠٠٦ ، ص٦٧.

١٠ــ كارن سميث ومارغويت لايت ، الأخلاق والسياسة الخارجية ، ترجمة فاضل جعفر ، مكتبة العبيكان ، الرياض ،٢٠٠٥ ، ٨٤.

١١ــ ستيفن م . ديلو ، ترجمة د. فريال حسن خليفة ، التفكير السياسي والنظرية السياسية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص٦٣.

١٢ــ أمين فرج شريف ، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية ، مكتبة الفكر ، السليمانية ، العراق ، ٢٠٠٩ ، ص٣٩.

١٣ــ د. سويم العزي ،علم النفس السياسي ، مكتبة الجامعة ، الشارقة ، ٢٠١٠ ، ص٥١.

١٤ــ عمرو ثابت ،العراق ــ دراسات في السياسة والاقتصاد ــ مصدر سابق ، ص٦٧.

١٥ــ د. مصطفى عبد الله ود. محمد زاهي ،التنشئة السياسية (دراسة تحليلية) منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ٢٠٠٠، ص٥٥..

١٦ ــ د. عدنان السيد حسين ،تطور الفكر السياسي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص٤٥.

١٧ ــ قصي محبوبة ، القائد بين السياسة والسلطة والنفوذ ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠١٢، ص١٩.

١٨. د. عمر عبد الحفيظ ، العدالة الانتقالية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠١٥ ، ص١٩.